

من وزير المالية  
إلى

614

الموضوع: طلب توضيحات حول تطبيق الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2016  
المرجع: مکتوبکم بتاريخ 26 فيفري 2016

تبعاً لمکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه معرفة هل تنتفع عملية الترفيع في رأس مال شركة عن طريق دمج المبالغ المودعة بالحساب الجاري للشركاء لتمويل استثمارات جديدة في قطاعات تخول الانتفاع بامتيازات جبائية، بأحكام الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2016، يشرفني إعلامكم أنه إذا ثبت استعمال المبالغ المودعة بالحساب الجاري للشركاء للترفيع في رأس المال بهدف تمويل استثمارات في قطاعات تخول الانتفاع بامتيازات جبائية، فهي تنتفع بأحكام الفصل 14 المذكور. مع العلم أن المبالغ المعنية لا تمنح حق الانتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان إعادة استثمار المداخيل والأرباح المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبفويض منه  
المدير العام للتدقيق المالي  
والتكسيع الحسابي  
الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي